

حين تنتهي قضايا الفساد
بالكشف عنها فقطشاكر رفاعية
كاتب أردني

الأخبار الثقيلة عن التبعينات وحركت لديهم الشعور بان المحسوبة محصنة ولا يمكن إيقافها وأن المنتفعين منها لا يجدون أي حرج في تجاوز القوانين والأنظمة في أصعب الظروف.

وحتى في القيود والتدابير التي اتخذتها الحكومة لاحتواء فايروس كورونا، أطل الفساد برأسه أيضا وتدخلت شبكات المصالح في الآليات وإجراءات إغلاق وفتح المنشآت الاقتصادية.

الآن يظهر منطلق "الفرعة" وهو مناسب تماما لما يجري: ظاهرة معقدة يتعذر تفكيكها لكن يسهل الهجوم عليها في وسائل الإعلام. مع كل خبر أو تسريب عن تجاوزات للقانون خصوصا في قضايا التبعينات والعقود الحكومية.

منطلق الفرعة يتيح للحكومة ووسائل الإعلام والمدونين أن يهاجموا الفساد وينقلوا عليه ويحذروا من عواقبه في كل مرة وباصوات عالية، لكنهم جميعا سكوت حين يتعلق الأمر بشخصه واللاعبين الرئيسيين فيه. في ظل غياب الشفافية الحكومية، لا يلام الصحفيون والمثقفون إذا

تجنبوا الحديث صراحة عن قوى الفساد والشللية والمحسوبية مع وجود قوانين، ولاسيما قانوني المطبوعات والنشر والجرائم الإلكترونية، التي تفرض قيودا بالغة على حرية التعبير.

فرعة الحكومة المعهودة في مواجهة قضية فساد أو محاباة أو محسوبية توحى بأنها تكافح هذه المرة وليست معنية أو مطلوبها منها أن تكافح في كل مرة، إلا إذا تسربت التجاوزات إلى وسائل الإعلام أو دخل الأمر في نطاق تصفية الحسابات.

العامل الأردني الملك عبدالله الثاني لا تكاد تخلو خطابه الرئيسية من الدعوة إلى تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، وسبق أن أدبنا أشخاص من الدائرة القريبة للملك بأحكام قضائية على خلفية ملفات تكسب وهدر للمال العام، ومنهم زوج عمته.

حتى قضايا الفساد الكبرى التي هزت الرأي العام في الأردن خلال السنوات الأخيرة واتهم فيها مدراء مخابرات ووزراء ومسؤولون كبار وتمت إدانتهم أو اتهامهم أو إحالتهم إلى التحقيق، لا تخرج عن منطلق الفرعة إذ سرعان ما يعود الفساد إلى سيرته الأولى.

منظمات دولية معنية بالنزاهة اعتبرت أن الفساد في الأردن يتعدى أيضا على جملة قوانين تنشأ حولها جماعات ضغط داخل الطبقة الحاكمة لمقاومة التحسينات والتعديلات حفاظا على مصالحها.

جماعات الضغط أو اللوبيات تمانع في إضفاء الطابع المؤسسي على العمل الحكومي وتريد الارتباط بأشخاص مؤثرين سواء داخل الجهاز البيروقراطي أو خارجه. وبهذا يتلاقى المستفيدون جميعا في شبكة من المصالح المتبادلة والقائمة على قانون أو مادة قانونية.

أذكر أن مديرا المؤسسة إقراض حكومية تابعة لإحدى الوزارات في الأردن ظل يكافح ويدافع لسنوات عن مشروع قانون اعتبره ضروريا لتفعيل عمل المؤسسة وتعزيز استقلاليتها عن الوزارة ماليا وإداريا.

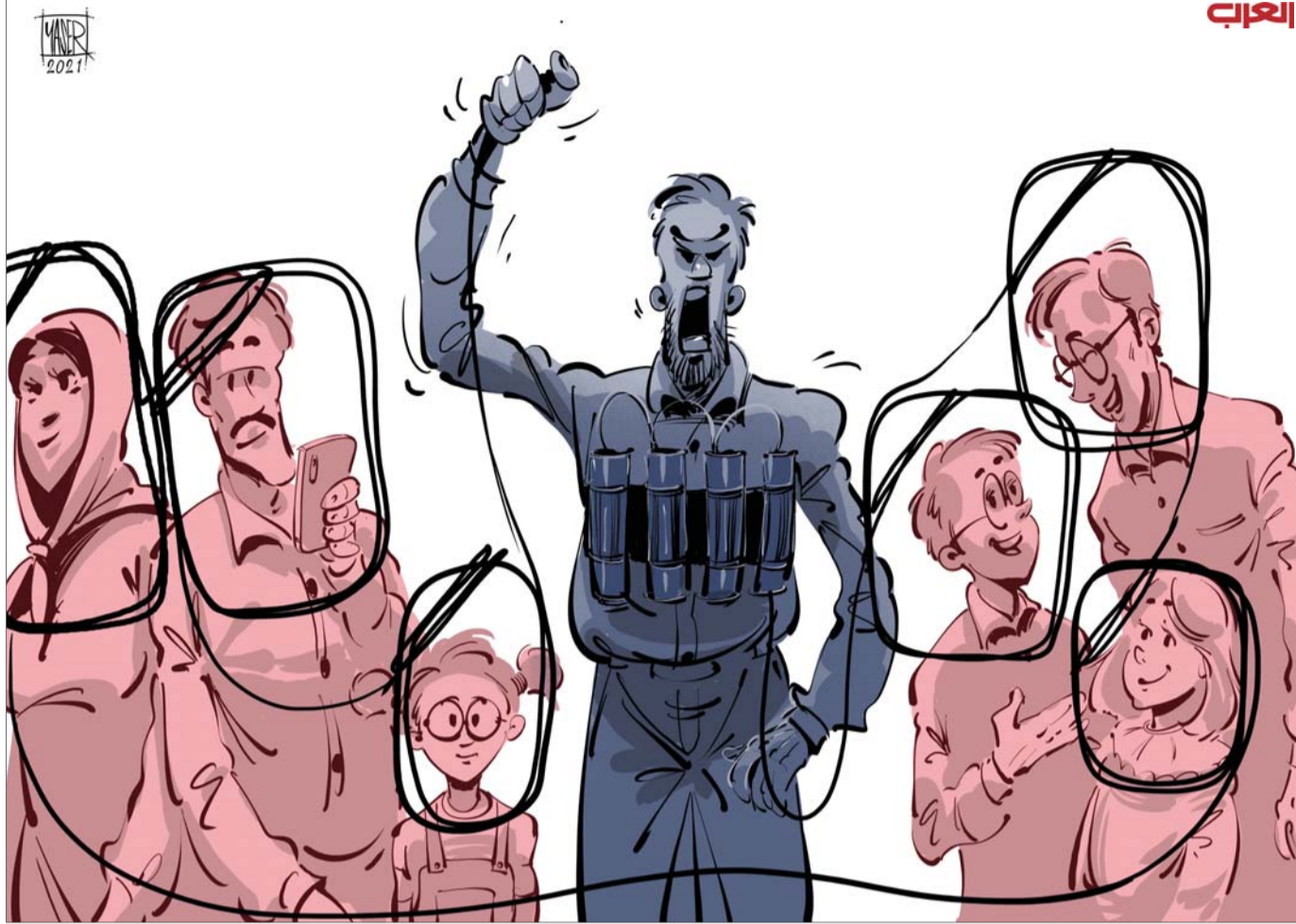
تشكلت حكومة جديدة وتولى هذا المدير الوزارة المقصودة. أخذ مشروع القانون الذي اقترحه ووضع على

أبعد رف.

أبعد رف.

أبعد رف.

أبعد رف.

التغيير الممكن في العراق..
حقيقة أم خيال

إبراهيم الزبيدي

كاتب عراقي



حين يسالك سائل: هل هناك قدرة للأحزاب المدنية على منافسة

أحزاب الإسلام السياسي في العراق انطلاقا من الجدل الذي يثيره حزب 25 أكتوبر؟ وهل حقا العراقيون اقتنعوا بالعلمانية التي يتبناها الحزب، بعد سنوات من الفشل والفساد؟ لا بد أن يكون جوابك وعلى الفور، "نعم، ولا".

نعم، لو لم يكن العراق هو عراق التفجيرات والاختلالات والاختلاسات والتحديات التي يطلقها مسلحون يحملون سلاح الدولة، ويرتدون ثيابها، ويتجولون بمركباتها المصفحة.

ولا، لأن الوضع السياسي في العراق هو وحيد من نوعه في المنطقة، وربما في العالم، في فوضاء القيمية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والدينية والعرقية والطائفية المعقدة والمتراكبة والمتداخلة، التي تجعل مهمة أي شخص أو حزب أو فكر يهدف إلى تغيير المعادلة أصعب من إدخال جمل في خرم إبرة.

فالشعب العراقي اليوم، ثلاثة، شعب مع انتفاضة أكتوبر وشبابها وقيمتها وأهدافها وأحلامها، قلبا وقلبا ومستعد لتحمل المزيد من الشهداء والمصابين والمختطفين والمهددين، ومع طبيعتها العلمانية الديمقراطية الموحدة اللازمة لإحداث الانقلاب المطلوب الذي ينهي حالة الفلتان والتخلف والفضوى

والفسل والفساد، ولكنه شعب أعزل لا يملك السلطة ولا المال، وتنامر عليه وتتألف ضد نجاح انتفاضته الأحزاب والمليشيات والحكومة من الداخل، وسفارات وأجهزة مخابرات أجنبية عديدة قوية غنية من الخارج.

وشعب آخر حائر أو خائف من سلاح الملتزمين الغدار، ويحرص على أن يتكلم حبه الحقيقي المنحاز إلى شعب الانتفاضة، من أجل الحفاظ على ما بين يديه من لقمة عيش، ولسان حاله يقول "العين بصيرة واليد قصيرة، ورحم الله من عرف حده فوفق عنده".

أما الشعب الثالث فهو الأقوى والأغنى والممسك بالسلاح الوق الممغلت، ولكن المتغطي بالدولة وشرعيتها وملابسها، والممول من وزارة دفاعها، والقادر على أن يتحدى ويهين أو يهدد ويسخر من أي مسؤول عسكري أو مدني كبير أو صغير دون أن يتمكن أحد من معاقبته، ناهيك عن مساعلته، حتى لو كان ذلك الأحد هو القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء، نفسه وليس سواه.

وما يلخص حقيقة أحوال الدولة العراقية المعاصرة هو الانفجار الأخير في عاصمتها بغداد الذي مزق أجساد

32 شهيدا، وخلف 110 جرحى، والذي اعترف في أعقابها، اللواء تحسين الخفاجي الناطق باسم قيادة العمليات المشتركة بأن "الأجهزة الأمنية العراقية أحبطت الكثير من العمليات الإرهابية، وأن التحقيقات مستمرة لمعرفة من ساعد الانتحاريين".

وبالنسبة فإن هذه المجزرة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، ما دام هناك داعش، وما دامت هناك فصائل مسلحة ارتكبت وترتكب مجازر ومظالم في بغداد والمحافظات، ولها ألف عدو ومنتقم يترصدها ويريد أن يفتار منها بأي وسيلة وأي سلاح.

وعطفا على سؤال السائل عن حزب 25 أكتوبر، لا بد من الاعتراف بأنه أو غيره من أحزاب تتغطي براءه الانتفاضة قادر فعلا على قلب الطاولة على جبابرة العملية السياسية الحالية التي يدعمها ويحميها المستعمر الإيراني علنا

وبقوة ووضوح، لو ضمن تأييد الملايين العراقية الشعبية الناقمة الصامتة، والمهما الشجاعة والإقدام وعلمها تحدي المعوقات وتحمل التضحيات واقتحام صنابير الاقتراع، ثم لو ضمن حكومة مصطفى الكاظمي ما يلزم من ظروف أمن وحماية تحافظ على سلامة

المرشح المتحدي الداعي إلى التحرير ثم إلى التغيير، وكذلك سلامة الناخب الذي يرفض بيع صوته بالمال أو بخشى المسلح الملتزم اللثيم.

هذا من حيث المبادئ والقيم والظروف السياسية والأمنية فقط. أما من ناحية القواعد والأنظمة الفنية المتعلقة بعملية الانتخاب، فإن الصيغة التي قررتها المفوضية العليا للانتخابات، وهي وليدة أحزاب السلطة المسلحة بالمليشيات، لا تعني سوى أنها كمين منصوب لحصر القدرة على الفوز في الانتخابات القادمة

بالأحزاب والكيانات الكبيرة، فقط لا غير. فيموجب هذا النظام العجيب الغريب يتربط على أي حزب أو كتل يريد الفوز

بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية أن يضع مرشحا واحدا على الأقل، يمثل في نصف عدد الدوائر الانتخابية البالغة 83 في عموم العراق، إن لم نقل في جميعها.

وتفرض المفوضية على كل مرشح أن يدفع مبلغ 5 ملايين دينار عراقي كتأمينات لا تسترد، مع رسوم أخرى بدل نفقات التحقن من صلاحية المرشح، ناهيك عن

نفقات الدعاية والحماية والسفر والتنقل وغيرها، وهو سد منيع لا تستطيع عبوره سوى الحيتان الكبيرة وحدها.

وما دامت إيران هي الحاكمة بأمرها، والحامية لجحافل التفجير والاعتقال والاختلاس، فلن تستطيع أي قوة محلية، أيا كانت وأيا كان شكلها وأصلها وفصلها، أن تخرج الوطن من سقط ترامب، وجاء خلفه الديمقراطي

جو باين فلا يبدو أنه سيكون أرحم عليها، فقد أعلن وزير الخارجية الأميركي الجديد أنتوني بلينكن، أن إدارة باين قررت إشراك إسرائيل ودول الخليج العربي في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، وأن "تنشئة إيران الديمقراطية وبرامج الصواريخ يجب أن تؤخذ في الاعتبار".

ومن جانبها قالت المتحدثة الجديدة باسم البيت الأبيض جين ساكي إن الرئيس باين يعزز زيادة القيود على البرنامج النووي الإيراني، ومعالجة القضايا الأخرى المثيرة للقلق من خلال الدبلوماسية. وأكدت أن "على إيران الالتزام بالقيود الكبيرة المنصوص عليها في الاتفاق النووي". وما على العراقيين سوى الترقب والانتظار، ولكل

حدث حديث.

أما إذا لم تملك المال الكافي ولا الحماية الكافية ولا القدرة على ضمان نزاهة الانتخابات، فكل ما تعد به وتروج له ليس سوى ضرب من الخيال. نعم، إن هذه نظرة تشاؤمية

مزعجة، ولكن الواقع العراقي الحقيقي لا يسمح بغيرها. فكل تغيير لا بد أن يأتي بعد أن يتحقق التحرير.

وما دامت إيران هي الحاكمة بأمرها، والحامية لجحافل التفجير والاعتقال والاختلاس، فلن تستطيع أي قوة محلية، أيا كانت وأيا كان شكلها وأصلها وفصلها، أن تخرج الوطن من سقط ترامب، وجاء خلفه الديمقراطي

جو باين فلا يبدو أنه سيكون أرحم عليها، فقد أعلن وزير الخارجية الأميركي الجديد أنتوني بلينكن، أن إدارة باين قررت إشراك إسرائيل ودول الخليج العربي في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، وأن "تنشئة إيران الديمقراطية وبرامج الصواريخ يجب أن تؤخذ في الاعتبار".

ومن جانبها قالت المتحدثة الجديدة باسم البيت الأبيض جين ساكي إن الرئيس باين يعزز زيادة القيود على البرنامج النووي الإيراني، ومعالجة القضايا الأخرى المثيرة للقلق من خلال الدبلوماسية. وأكدت أن "على إيران الالتزام بالقيود الكبيرة المنصوص عليها في الاتفاق النووي". وما على العراقيين سوى الترقب والانتظار، ولكل

حدث حديث.

أما إذا لم تملك المال الكافي ولا الحماية الكافية ولا القدرة على ضمان نزاهة الانتخابات، فكل ما تعد به وتروج له ليس سوى ضرب من الخيال. نعم، إن هذه نظرة تشاؤمية

